رسالة في مسألة

كل عام وأنتم بخير

متضمنة مسائل نادرة في النحو والتصريف
والبلاغة وأصولهن

فيصل المنصور

مكتبة المنصورية
AL MANSUORYAH BOOK STORE

إهداء

* إلى من نشَّأني على الفضائل، وعلمني محاسن الأخلاق..

أبي رحمه الله، ورضي عنه

وأمي أطال الله في عمرها (بأنعم حالَي غبطة وسرور)

* وإلى أستاذِنا الفاضل، ذي الخُلُقِ الرفيعِ، والمروءةِ الوافرةِ، التصريفيِّ الكبيرِ..

د. حسنِ بن أحمدَ العثمانِ

أدامَ الله أُنْسَنَا به

كَشَّافُ الْكِتَابِ

ص

مقدمة ٧

مدخل ٩

الصورة الأولى (كلُّ عام أنتم بخير) ١٠

الصورة الثانية (كلُّ عام وأنتم بخير) ٤٢

الصورة الثالثة (كلَّ عام أنتم بخير) ٦٦

الصورة الرابعة (كلَّ عام وأنتم بخير) ٦٧

فصل في ذكر أيُّ هذه الصور أبلغ ٦٨

الفهـــارس ٧٣

١ ـ فهرس الآيات ٧٥

٢ ـ فهرس المنثور من الأمثال وغيرها ٧٨

٣ ـ فهرس الشعر ٧٩

٤ ـ فهرس الأعلام ٨١

٥ ـ فهرس مسائل أصول النحو والتصريف ٨٤

٦ ـ فهرس مسائل النحو والتصريف ٨٨

٧ ـ فهرس مسائل البلاغة ٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

اللهمّ، إنا نسألكَ عِلْمًا راسخًا، وفهمًا قاصدًا، وحُكْمًا صادقًا، ونعوذُ بكَ من بوارقِ الشُّبَه، ونوازعِ الغَواية، ونستهديكَ إلى كلِّ خيرٍ، ونستكفيكَ من كلِّ شرٍّ، ونعتصِمُ بكَ من جورِ الطريقِ، ومتاهةِ الدَّليلِ، ونستعينُك على قلَّة السَّالك، وترصُّد المهالك، إنكَ واسعُ الطَّول، شديدُ الحَوْل.

وبعد،

فهذه رسالةٌ وضعتُها في أحكامِ مسألة (**كلُّ عامٍ وأنتم بخيرٍ**) بجميعِ صُوَرِها، مفصِّلاً فيها بمقدارِ ما أسعَفت به الحالُ. وقد كانَ الباعثَ لي على ذلكَ شِدَّةُ ما وقعَ فيها منَ الاختلافِ بينَ المتعاطينَ للتصحيحِ اللُّغويِّ، وكثرةُ من خاضَ فيها من غيرِ سلطانٍ يحاجُّ به، أو أصلٍ يعتمِد عليهِ. ثمَّ إني رأيتُ هذه الكلمةَ منَ الكلِماتِ التي يَحتاجُ إليها كلُّ ناطقٍ باللِّسانِ العربيِّ، لدوَرانِها في الأعيادِ، والمناسباتِ الموقَّتةِ، لا يستأثِر بها طبقةٌ عن طبقةٍ، ولا يختصُّ بها قومٌ

دونَ قومٍ، فجرَّدتُّ همَّتي للنظرِ فيها، وتجليةِ الغامضِ من أمرِها على ضعفِ المُنَّةِ، وقُصورِ الباعِ. وقد أقبلَ بي ذلكَ على مسائلَ مشكلاتٍ، فلم يكن ليَ بُدٌّ من أن أداورَها، وأطيلَ مِراسَها. فإن وجدتَّ ذلكَ صوابًا، فمن الله تعالَى. وإن وجدتَّه على غير ذلكَ، فـ (الرأيُ فيه مخطئٌ، ومصيبٌ)، و:

قد يصيبُ الفتى المشيرُ ولم يَجـ ـهَدْ، ويُشوي الصَّوابَ بعد اجتهادِ

* تنبيه:

اتبعتُ في الإملاء مذاهبَ أدَّاني إليها النظرُ في العللِ، ككتابة (يحيا) علمًا بالألفِ، وفصلِ (مَن)، و (عن)، و (إن لَّا)، و (لأن لَّا)، وتركِ الفاصلة المنقوطة، وغير ذلكَ من مَّا أنت واقفٌ عليه في هذا الكتاب.

وبالله التوفيقُ.

أبوقصي
فيصل بن علي المنصور
بريدة: ١٢/ ١٢/ ١٤٣٠هـ
faysalmansour@gmail.com

مَدْخَـــل

(**كل عام وأنتم بخير**) كلمة تقال في أيام الأعياد، يُهنَّئ بها الرجل أخاه، ويدعو له بطول السلامة، ودوام النِّعمة في ما يستقبل من أعوام، كما تمَّ له ذلك في عامه هذا.

وهذه الكلمة تُستعمَل بالواو، وبدونها. فإذا فرضنا للواو حكمين، رفعَ (كلّ)، ونصْبَها، وفرضنا هذين الحكمين للكلمة بعد إسقاطها منها، كان الحاصل أربعَ صُوَرٍ، نذكرُها بشيء من التفصيل، ثم نبيِّن أيُّ هذه الصُّور أبلغ.

الأولى:

(كلُّ عامٍ أنتم بخيرٍ)

برفع (كلّ)، وإسقاطِ الواو

وهي صحيحة.

وذلك على أن تعرِب (كلُّ) مبتدأ، و (عام) مضافًا إليه، و (أنتم) مبتدأ، و (بخير) جارًّا ومجرورًا متعلقين بخبر محذوف تقديره (كائنون)، وجملة (أنتم بخير) خبرًا للمبتدأ الأول (كلُّ). وأما العائد من جملة الخبر على المبتدأ، فمحذوف. ويكون تقدير الكلام: (كلُّ عام أنتم بخير فيه).

ودليلُ جواز الحذف القياس. ونحن ذاكروه مرتَّبًا، الأدنَى، فالأدنَى.

* **الأول**: القياس على ما كان العائد المحذوف فيه من جملة الخبر.

ومنه قراءة ابن عامر: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1]، أي: وعَدَه.

وقراءة أبي عبدالرحمن السُّلَمي، وإبراهيم النخعي، ويحيا بن

---

(١) الحديد: ١٠. السبعة لابن مجاهد ٦٢٥.

وثاب: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾[1]، أي: أفحكمُ الجاهليَّة يبغونه.

وقولُ العربِ: (**شهرٌ ثرَى، وشهرٌ ترَى، وشهرٌ مرعَى**)[2]، أي: وشهرٌ ترَى فيه النباتَ.

وقولُ امرئ القيس[3]:

فأقبلتُ زحفًا على الركبتيـنِ فثوبٌ نسِيتُ، وثوبٌ أجُـرْ

أي: فثوبٌ نسِيتُه، وثوب أجرُّه.

وقولُ تأبَّط شرًّا في بعض الرِّوايات[4]:

يباصِعُـه، كلُّ يُشـجِّعُ قومُـه وما ضربُه هامَ العِدا ليُشجَّعا

وقولُ الأسودِ بن يعفُر النهشليِّ[5]:

وخالـدٌ يحمَـد أصحـابُه بالحـقِّ، لا يُحمَـد بالباطـلِ

---

(١) المائدة: ٥٠. مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٣٩، والمحتسب لابن جني ١/ ٢١٠.

(٢) رواه سيبويه في كتابه ١/ ٨٦، والأصمعي في كتاب النبات ٣٠ عن مَّن يرويه عن رؤبة.

(٣) رواه برفع (ثوب) سيبويه في كتابه ١/ ٨٦، وفيه (لِبستُ) مكانَ (نسِيتُ). وهو تصحيفٌ، وليس روايةً، وكذلك السكَّريُّ في روايته لديوان امرئ القيس ٢/ ٦٢٣.

(٤) هذا البيت لا أعرف أحدًا احتجَّ به من النحاةِ. وقد رواه برفع (قومُه) أبو تمام في حماسته كما في شرح المرزوقي ٢/ ٤٩٣، وكما في رواية الجواليقيّ ١/ ٢٦٣.

(٥) رواه الخليل كما زعم أبو جعفر النحاس في شرح أبيات سيبويه ٤٩. ولم أجِده ثابتًا في كتب المتقدِّمين إلا في كتاب الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل ٣٦! على أن ابن مالك ذكر في شرح الكافية الشافية ١/ ٥٩، وشرح التسهيل ١/ ٣١٣ أن أبا بكر الأنباري أنشدَه. ولم أجده في ما بين يديَّ من كتبه المطبوعة. وراجع أيضًا أنساب الأشراف للبلاذري ١٢/ ٥٠٩٦.

أي: يحمدُه أصحابُه.

وقولُ عديِّ بن زيد العِباديِّ[1]:

من رأيتَ المنون عرَّينَ، أم من ذا عليه من أن يُضامَ خفيرُ

برفع (المنون)، ونصبها. فإذا رفعتَ، كان أحدَ وجهي إعرابِه أن تلغيَ (رأيت)، وتجعلَ (مَن) مبتدأ، وجملة (المنونُ عرَّينَ) في محل رفع خبرًا. ويكونُ العائد محذوفًا. والوجه الآخَر أن تُعملَ (رأيتَ)، فتكون (مَن) في محلِّ نصبٍ مفعولاً أوَّلَ، وجملة (المنونُ عرَّينَ) في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانيًا. ويكونُ العائِد من جملة المفعول الثاني على الأول محذوفًا أيضًا. وهذان الوجهان ذكرَهما أبوعليّ في «كتاب الشعر»[2]. ولم يجز النصبَ. وأجازَه ابن الشجري في «أماليه»[3] على أن تجعلَ (مَن) مبتدأ، و (المنونَ) مفعولاً أوَّلَ، وجملة (عرَّينَ) مفعولاً ثانيًا، وجملة (رأيت) وما دخلت عليه في محلِّ رفعٍ خبرًا لـ (مَن). والعائد محذوفٌ. ويكونُ التقدير: (مَن رأيتَ المنونَ عرينَه).

---

(١) رواه أبو عبيدة كما حكى عنه أبو سعيد السكريّ في شرح أشعار الهذليين ١/ ٥، ورواه أيضًا أبو حاتم السجستاني في المذكر والمؤنث ١٧٧، وابنُ قتيبة في الشعر والشعراء ١/ ٢٢٥، وغريب الحديث ١/ ٥٧١، وغيرهما، والبحتريُّ في حماسته ١/ ٢٣٨، ٢٧٨.

(٢) ١/ ٢١٦.

(٣) ١/ ١٤٠.

وعندي وجهٌ آخَر يجوز أن يخرَّج عليه النصب. وهو أن تعربَ (المنونَ) مفعولاً أوَّلَ، وجملةَ (عرَّينَ) مفعولاً ثانيًا، و (مَن) في محلِّ نصب مفعولاً لـ (عرَّينَ). وهذا الوجه أسَدُّ من مَّا ذكرَ أبوعليّ، وابن الشجريِّ، لسلامتِه من الحذفِ.

وقولُ النمْر بن تولَب[1]:

فيـومٌ علينـا، ويـومٌ لنـا، ويـومٌ نُسـاءُ، ويـومٌ نُسَـرْ

أي: ويوم نُساء فيه، ويوم نُسَرّ فيه.

وقولُ أبي النجمِ[2]:

قـد أصبحـت أمُّ الخِيـار تدَّعـي
عـليَّ ذنبًـا كلُّـه لـم أصنـعِ

أي: لم أصنعه.

وقولُ الآخَر[3]:

ثلاثٌ كلُّهـنَّ قتلـتُ عمـدًا فأخـزَى الله رابعـةً تعـودُ

---

(١) رواه سيبويه في كتابه ١/ ٨٦.

(٢) رواه سيبويه في كتابه ١/ ٨٥ برفع (كلّ)، والفراء في معانيه ١/ ١٤٠، ٢٤٢ و ٢/ ٩٥ بالرفع، والنصب، وأبو عبيدة في مجاز القرآن ٢/ ٨٤، ولم ينصّ على ضبطها وراجع الانتصار لابن ولاد ٥٧.

(٣) رواه سيبويه في كتابه ١/ ٨٦.

أي: قتلتُهنَّ عمدًا.

وقول الآخَر[1]:

شـرٌّ يومَيهـا، وأخـزاه لـهـا ركِبت هنـد بجِـدج جمـلا

* **الثاني**: القياس على ما كان العائد المحذوف فيه من جملة الصلة.

ومنه قوله تعالَى: ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ﴾[2]، أي: الذي بنوه.

وهو كثير فاش.

* **الثالث**: القياس على ما كان العائد المحذوف فيه من جملة النعت.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[3]، أي: لا تجزي فيه.

وهو أيضًا كثير فاش.

ولا فـرق بـين هـذه المواضع الثلاثـة، فالحذف فيهـا كلِّها جائِز

---

(١) رواه أبو عبيد في كتاب الأمثال ٨٧. وراجع فصل المقال ١١٠.

(٢) التوبة: ١١٠.

(٣) البقرة: ٤٨، ١٢٣.

حسنٌ، على أن يكون العائد مرفوعًا، أو منصوبًا. ولا يجوز أن يكون مجرورًا، إذْ لو جاز حذفُ المجرور، لوجب حذفُ ما أضِيف إليه من اسم، أو حرف. وهذا إجحافٌ بيِّن، إلا أن يكونَ المبتدأ بعضًا من مَّا هو عائدٌ عليه، فإنهم قد أجازوه، كما قالوا: (**السَّمنُ منَوانِ بدرهم**)، إذ المنوان بعضُ السَّمن. وهذا نظيرُ قولِهم: (ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرِّجلُ)[1] يريدون: اليدُ، والرجلُ منه.

فإن قالَ قائلٌ:

فما بال المجرور حُذِف مع ما أضيف إليه في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾، وفي قول العرب: (**شهرٌ ثرَى، وشهرٌ ترَى، وشهرٌ مرعَى**)، وفي قول النمْر بن تولب:

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا، ويومٌ نُساءُ، ويومٌ نُسَرْ

قيلَ:

ما ذكرناه في بيان المحذوف فيها إنما هو تفسير معنًى، لا تفسير إعراب، إذ أصلُها: (لا تجزيه)، و (تراه)، و (نُسَاؤه)، و (نُسَرُّه) على أن تكون هذه الضمائر مفعولاً فيها.

---

(١) الكتاب ١/ ١٦٠.

وقـد زعـم النحـاة أنَّ المفعول فيه لا ينـوب عنه ضمـيرُه، وأنَّ انتصابَه في هذه الشواهد انتصابُ المفعول به مجازًا. وهو زعم باطل لأمرين:

* **الأول**: أنَّه خروج عن الأصل لغير موجِب.

* **الثاني**: أنَّ معنى المفعول به غيرُ معنى المفعول فيه. ولا يجوز أن يحـلَّ أحدُهما مكان الآخَر إلا لضرب من المجاز. وهو ممتنع هنا، إذ لا يستقيمُ أن تدَّعي في قوله مثلاً: (ويومٍ شهدناه سُليمًا) أن (اليومَ) مشـهودٌ، لأن (شـهِد) يتعدَّى إلى مفعول، فلو جعلناه هو المفعول، لما كان لـ (سُليمًا) موضعٌ من الإعرابِ، إلا البدليَّة. وهي غير مرادة هنا. والقرينة الدالَّة عليها ضعيفة. ومثلُه قولُك: (اليومَ قمتُه)، لأنَّ (قامَ) فعلٌ لازمٌ.

وقـد يكـون (اليـوم)، ونحوُه مفعولاً بـه على جهـةِ الحقيقةِ إذا صلَـح معنـاه لذلـك، ولم يكـن مضمَّنًا معنـى (في)، كما لـو قلتَ: (شـهدتُ اليومَ)، فإذا قلتَ: (شـهدتُ اليومَ الصـلاةَ)، وجبَ أن يكـون (اليومَ) مفعـولاً فيه، إذْ كان مضمَّنًا معنـى (في). ومنه قوله

---

(١) هود: ١٠٣.

تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾[1]. كما يجوز أن يكونَ مفعولًا به على جهةِ المجازِ كما في قراءة أنسٍ رضي الله عنه، وغيرِه: ﴿مَلِكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾[1]، وكما قالَ أبو كبيرٍ الهذليّ[2]:

حملتْ به في ليلةٍ مزءودةٍ كَرهًا وعَقدُ نِطاقِها لم يُحلِلِ

ولكَ أن تحمِلَ ذلكَ على المجازِ المرسَلِ الذي عَلاقتُه المحلِّيَّة[3]، لأنَّ المذكورَ الزَّمَنُ، والمرادَ ما فيهِ، من قِبَل أنَّ الزمَن وعاءٌ للأحداثِ، والذواتِ، ومحلٌّ لها. ووجهُ البلاغةِ في الآيةِ الكريمةِ ترسيخُ الدّلالةِ على تمامِ الملكِ، وإحاطتِه، فكأنَّه قال: (ملكَ كلَّ ما في يومِ الدِّين). ويجوز أن يكونَ ذلكَ استعارةً مكنيَّة، فيكون شبَّه اليومَ بالأشياء الحسيَّة التي تُملَك، وحذف المشبَّه، ودلَّ عليه بشيءٍ من لوازِمه. وهو المِلك. وكلٌّ حسَنٌ جميلٌ. والوجه الثاني أحبُّ إليَّ.

فلمَّا كان الضمير منصوبًا على الظرفية حذفوه كما يحذفونه إذا كان مفعولاً به في نحو (محمدٌ رأيت). فإن لم يكن منصوبًا على إحدى

---

(١) الفاتحة: ٤. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/ ١٧٢، ومختصر الشواذ لابن خالويه ٩، وإعراب القراءات السبع وعللها له ١/ ٤٨، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن له أيضًا ٢٣.

(٢) رواه عيسى بن عمر كما نقله عنه ابن قتيبة في غريب الحديث ٣/ ٧١٥ من طريق الزيادي عن الأصمعي عنه، ورواه أبو تمام في حماسته، كما في شرح المرزوقي ١/ ٨٧، وغيره.

(٣) لم يذكر البلاغيُّون العلاقة الزمانيَّة من علاقات المجاز المرسَل. وهي في رأيي داخلةٌ في (العلاقة المحليّة).

هاتين المنزلتين، امتنع حذفُه، فلا يجوز أن تقول: (زيدٌ مررتُ) تريدُ (مررتُ به).

فإن قالوا:

إنما امتنعَ عندنا نيابةُ الضمير عن الظروف لأنَّ الضميرَ يَردُّ الأشياءَ إلى أصولها، والأصل في الظروف أن يتعدَّى إليها الفِعل بـ (في). ألا ترَى أنك تقولُ: (قدِمت يومَ الجمعة)، و (قدِمت في يومِ الجمعة)، فإذا أبدلتَ من الاسم الظاهر ضميره، وجب عليك أن تظهرَ حرفَ الجرِّ المحذوفَ، إذْ كانَ الأصلَ.

فالجواب أن يقال:

هاتانِ مقدِّمتان، ادَّعيتم صحَّتَهما، ثم بنيتم الحكم عليهما.

* **أما الأولى**، فهي أنَّ الأصلَ في الظروف أن يتعدَّى إليها الفِعْل بـ (في). وهذه مقدِّمة غير صحيحةٍ، **لأنَّه ليس لك أن تدَّعيَ في شيء من الأشياء أنه أصلٌ لغيره، إلا إذا امتنعَ استقلالُ المدَّعَى فيه الفرعيَّةُ لعلةٍ من العللِ، أو جازَ أن يستقِلَّ عنه، ولكن قامَ من العللِ ما يرجِّح فرعيَّتَه.** فأمَّا ما امتنعَ استِقلالُ المُدَّعى فيه الفرعيَّةُ، فنحوُ

(١) رواه سيبويه في كتابه ١/ ٣٥.

قولهم: (ذهبتُ الشامَ)[1]، إذِ الأصلُ فيه أن يُجرَّ بالحرفِ، فتقول: (ذهبتُ إلى الشام)، لأنَّ (الشام) اسمٌ غيرُ مبهَمٍ، لا يجوز انتصابه على الظرفيَّة المكانيَّة، لأنه ليس في الفعلِ دَليلٌ عليه. وإذن فهو فرعٌ عن غيره.

وأمَّا ما جازَ أن يستقِلَّ بنفسِه، ولكن قامَ من العللِ ما يرجِّح فرعيَّتَه، فنحوُ نونِ التوكيد المخفَّفةِ، فإنها فرعٌ عنِ المثقَّلةِ، وإنْ كانَ جائزًا أن تستقِلَّ عنها. وذلكَ أنا لما وجدناها نونًا واحدةً، ووجدنا المثقَّلة نونينِ، ورأينا معناهما واحدًا، وأكثرَ أحكامهما لا تختلِفُ، أشعرَنا هذا أنها فرعٌ عنها، إذْ كان من دأبِ العربِ أن يتخفَّفوا من مَّا يكثر دوَرانه في كلامهم. وقد يفعلون هذا في الحروفِ معَ عدَم تصرُّفها، كما قالوا في (سوف): (سوْ)، حتى أبقَوا منها السيَن وحدَها، وكما خفَّفوا (إنَّ) المشبهةَ بالفعلِ، فقالوا: (إنْ)، وحذفوا من (منذ)، فقالوا: (مُذ). فلمَّا كانت على هذا الوجهِ، ادَّعينا فرعيَّتَها. ولو أنكرَ أحدٌ فرعيَّة هذا الضربِ، كانَ إنكارُه محتمَلاً.

فأمَّا ظروفُ الزمانِ، فهي منتصبةٌ أصالةً، لأنَّ في الفعلِ دَليلاً عليها. وذلكَ أنَّ الفعلَ يتضمَّن دلالتين، الدلالة على الحدث بحروفه،

والدلالة على الزمانِ ببِنيته. **ولا يوجِب تساوي الشيئين في المعنَى أن يكونَ أحدُهما أصلاً للآخَر**. ألا ترى أنَّ (سبِط) ليس أصلًا لـ (سِبَطْر)، و (دمِث) ليس أصلاً لـ (دِمَثْر)، وإن كان بمعناه. وليس التقارُب بينَ الظرفِ، والاسم المجرور بالحرفِ مثلَ الذي بينَ (سوف)، والسينِ، أو (إنَّ)، و (إنْ) حتى يَكونَ حكمُهما واحدًا.

وهذا الأصلُ الذي كشفنا عنه هو أحدُ أنواعِ الأصولِ في النحوِ، وهو ما أسمِّيه (**الأصلَ الواقعيَّ**). ويقابله (**الأصل الافتراضي**)[1].

* **وأما الثانية**، فهي أنَّ الضمائرَ تردُّ الأشياءَ إلى أصولِها. وهذه قاعدةٌ غيرُ مطَّردة أولاً، ومنتقِضةٌ عليهم في أكثر الأمثلةِ التي أوردوها ثانيًا، فإنّهم يزعُمون أنَّ الإضافة المحضة على نيَّة حرف الجرِّ، ولكنَّك إذا أضفتَ الاسم إلى الضمير، لم تردُّه إلى أصلِه، تقول: (هذا كتاب زيدٍ)، و (هذا كتابه). وكذلك تقول: (هذا دمٌ)، فإذا أضفتَه إلى الضمير، قلتَ: (هذا دمُه)، ولم تردَّ الحرف المحذوف. وتقولُ: (هذا تراث)، ثم تضيفُه إلى الضمير، فتقولُ: (هذا تراثُه)، ولا تردُّ التاء إلى أصلها. وتقول: (علَى)، و (إلى)، فإذا وصلتَهما

(١) حاول أبو علي الفارسيّ في الإغفال ١/ ٢٠٥ أن يحتجَّ لفرعيَّة انتصاب ظروف الزمان، فلم يأت بمقنع.

بالضمير، قلتَ: (عليه)، و (إليه)، فرددتَ الألفَ إلى الياء، وهي ليست أصلاً لها، وإنما هي مجهولةُ الأصلِ، لما علِمتَ من أن هاتين الكلمتين حرفانِ، والحروفُ لا اشتقاقَ لها.

وأمَّا ما ذكرُوا من الأمثلة التي يَزعمون أنَّ الضميرَ لما اتَّصل بها ردَّها إلى أصلِها، فمنها ما لم يوجِب الضميرُ فيه الردَّ، ومنها ما وقعَ فيه الردُّ، ولكن ليس لأجل الضمير، إذْ ليس في اتصالِ الضمير بالكلمة مناسبةٌ تقتضي الحُكْمَ بالردِّ، وإنما هو لعللٍ أخرَى نذكرُها إن شاء الله.

فمن ذلك قولُهم: (لِزيد مالٌ)، فيكسِرونَ اللام، فإذا وصلوها بالضمير، فتحوها، فقالوا: (لَه مالٌ). والأصل في اللام الفتح. والعِلَّة الصحيحة لذلك ليست اتصالَها بالضميرِ، وإنما هي عِندنا مردودةٌ إلى تداخل اللغات، لأن من العرب من يفتح اللام معَ الظاهر، فيقول: (هذا المال لَزيدٍ). وقرأ سعيد بن جبير: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾[1]. ومنهم مَن يكسرها مع المضمَر، فيقول: (هذا المال لِك)، فتداخلت اللغتان كما تداخلَ قولهم: (مُتُّ أموت)،

(١) إبراهيم: ٤٦. سر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٣٢٨، ٣٩٠. وراجع الجنى الداني للمرادي ١٨٢.

و (مِتُّ أمات)، فقالوا: (مِتُّ أموتُ)، وكما تداخلَ قولهم: (قلَى يقلِي)، و (قِلي يقلَى)، فقالوا: (قلَى يقلَى). ويجوز أن تكونَ عِلَّة ذلك ما ذكره سيبويه، وهو أنهم كسروها مع الظاهر لَأن لَّا تلتبسَ بلام التوكيد، فإذا اتصلت بالمضمَر، ردُّوها إلى أصلها، وهو الفتح، لزوال اللبسِ، لأنَّ لام التوكيد لا تتصل بضمائر الجرِّ.

ومنه قولُهم: (أعطيتكمْ)، فإذا وصلوها بالضمير، قالوا: (أعطيتكموه)، إذْ كانَ أصلُ ميمِ الجمع الإشباعَ. وهذا الردُّ غيرُ واجبٍ، فقد حكى يونسُ عن العرب أنهم يقولون: (أعطيتكمُه). وقد قالَ سيبويه بعقِبِ هذه الحكايةِ: (إن الوصلَ أكثر، وأعرف)[1]، فدلَّ هذا على أن التسكين معروفٌ. وإذنْ فلم يوجِب الإضمارُ الردَّ كما ترَى.

ومنه قولهم: (هذا كَزيد)، فإذا وصلوه بالضمير، قالوا: (هذا مثلُه)، ولم يقولوا: (هذا كَه). وهذا غيرُ مسلَّم به، فليست (مِثل) أصلاً للكاف، بل هما كلمتان منفصلتان. كما أنهم أضافوها إلى الضمائر، قالَ العجَّاج[2]:

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٧.

(٢) رواه سيبويه في كتابه ٢/ ٣٨٤، والأصمعي في كتاب الإبل ١٢٣.